بحوث ودراسات

الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية

سعاد كوريم*

مقدمة:

ما زال تحديد المراد بـ "المفهوم"، ومن ثم تحديد المنهج الأنسب لتدارس مفهوم ما، موضع سجال في الساحة الفكرية. ويرجع ذلك بالأساس إلى التوسع في إطلاق المفهوم؛ مما أفضى إلى اختلاطه بغيره، وعدم استقلاله بحدود معرفية فاصلة. ولعل أبرز مظاهر ذلك الخلط، جعلُ المفهوم مرادفاً للتصور في الحقل الفلسفي من جهة، وجعله من جهة أخرى متداخلاً مع المصطلح، بحيث يطلق المفهوم على المضمون، وينصرف المصطلح إلى اللفظ. وقد نتج عن الخلط الأول التباس الدراسة المفهومية بالحد المنطقي، ونتج عن الخلط الثاني التباسها بالدراسة المصطلحية؛ ذلك بأنَّ رسوخ قدم الحد المنطقي بصفته أتم مسلك للتعريف في البحث الفلسفي، ورسوخ قدم الدراسة المصطلحية بصفتها أتم مسلك للتعريف في البحث العلمي، أدى –أحياناً– إلى إخضاع المفهوم لإحدى الدراستين، وفي ذلك حطٌّ من قيمته المعرفية، وحكمٌ بعدم استحقاقه لدراسة منفصلة تضبطه بما ينسجم مع طبيعته. ولا يحمل انتقاد هذا الخلط –في طياته– دعوة إلى تمييع المفهوم، أو تشجيعاً لاستمراره مرتعاً للخلاف، وإنما يحمل رؤية تحليلية نقدية تعيد النظر في هذا الوضع من أجل تحصيل جملة من النتائج تتمثل في: تمييز المفهوم عما يلتبس به، لتمييز الدراسة المفهومية من الحد المنطقي والدراسةِ المصطلحية.و بيان معالم الدراسة المفهومية.و بيان الوظيفة المنهجية للدراسة المفهومية.

وتتعدد أنواع التعريف بحسب المسالك النظرية المتبعة في اكتساب صورة المعرَّف؛ فإذا كان المسلك منطقياً يروم الإحاطة الجامعة المانعة سُمِّي التعريف حداً منطقياً، وإذا كان

* باحثة من المغرب. s_kourime@hotmail.com

المسلك تداولياً يتتبع التغيرات التي يحدثها الاستعمال سُمِّي التعريف دراسة مصطلحية، وإذا كان المسلك لغوياً يبحث عن المعنى سُمِّي التعريف دراسة مفهومية؛ نظراً لارتباط المفهوم بالمعنى الحاصل من اللفظ في العقل. وتربط هذه الأنواع من التعريف علاقة عموم وخصوص؛ فكل حد مصطلح، وكل مصطلح مفهوم، وليس كل مفهوم مصطلحاً، ولا كل مصطلح حداً، كما يوضح الرسم البياني:

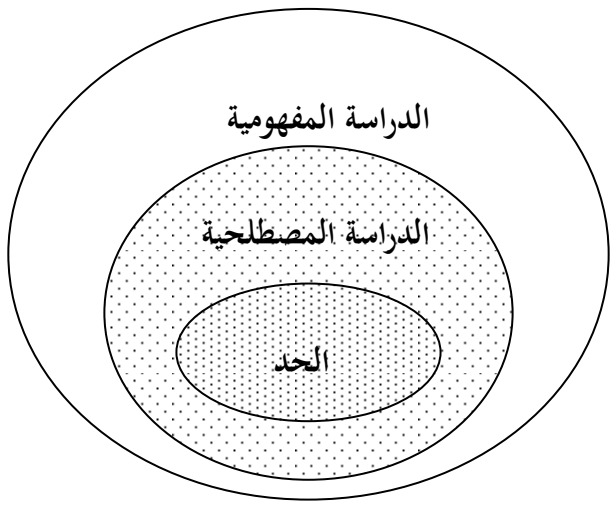

الرسم البياني ١: العلاقة بين أنواع التعريف

أولاً: بين الحد المنطقي والدراسة المفهومية

يتميز الحد المنطقي، الذي يروم تصور كنه الشيء وتمثل حقيقته، من الدراسة المفهومية، بالإحاطة التامة بحقيقة الماهية وبجميع ذاتيات المفهوم، وهي إحاطة مستحيلة أو مستعصية.

أما استحالتها فتستند إلى مقدمتين؛ مقدمة منطقية مفادها أن "الجواهر لها فصول مجهولة؛"[١] إذ إن الكثير من الصفات الذاتية لا تدركها الحواس، والحد المنطقي الذي يطلب التعريف على الحقيقة يستلزم ذكر جميع الذاتيات؛ مما يجعل الحد بيانا لمجهول

[١] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. **الموافقات في أصول الشريعة**، شرح: الشيخ عبد الله دراز. بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ١/٥٧.

بمجهول وهو محال. كما تستند استحالة الإحاطة إلى مقدمة كلامية مفادها أن "ماهيات الأشياء لا يعرفها على الحقيقة إلا باريها."[٢]

ولو فرضنا جدلاً انتفاء هاتين المقدمتين، فإن تحديد حقيقة الماهية يبقى، مع ذلك، مستعصياً؛ لأنه متأثر ضرورة بمصدري التحديد؛ أي بـ "من" يحدد ماهية المفهوم، وبـ "ما" تتألف منه تلك الماهية من مكونات. فباعتبار من يحدد ماهية المفهوم، يستعصي التحديد؛ لأن "مثارات الاشتباه في الحد مما لا تقوى الطبيعة البشرية على التحفظ عنه إلا نادراً."[٣] وباعتبار المكونات المؤلِّفة للماهية يستعصي التحديد؛ لأن الماهية تتكون من ذاتيات تتوقف المعرفة الحقيقية بها على الإحاطة بذاتيات كل ذاتي منها إلى ما لا نهاية له. فتعداد ذاتيات المفهوم لا يمكن إدراكه على الحقيقة ما لم يكن الذاتي الذي وقع به التعريف معلوماً. وبذلك يصير الحد محتاجاً إلى وساطة حد آخر أو أكثر، ثم يتطلب الوسطاء وساطة أخرى على نحو يوقع في التسلسل. وبحسب الاعتبارين معاً لا يكون التحديد مستعصياً فحسب، وإنما يصير في حكم المستحيل؛ لأنه يؤول إليه.

ومهما كان المحيد عن التسليم بمبادئ الحد المنطقي ملحقاً لصفة اللامنطقية بغيره من التعريفات، فإنَّ ذلك لا يستلزم الشك في كفايتها المعرفية؛ لأن تلك الكفاية ترتد إلى الغرض الذي سيق التعريف للوفاء به،[٤] وهو في هذا المقام مجرد حصول تمييز للمفهوم من باقي المفاهيم المرتبطة به دلالياً.

ويختلف التمييز المقصود في الدراسة المفهومية عن التمييز المطلوب من الحد المنطقي في رتبته تبعاً لاختلاف مجاله. فمن حيث الرتبة يعد الحد المنطقي أتم، إنْ هو تحقق على النحو الذي يفترضه القائلون به؛ لأنه ينشغل بالتمييز على وجه الاستغراق، فيجمع سائر عناصر المفهوم ويمنع غيرها اللحاق بها، إلى أن يصير الحد مساوياً للمحدود. بينما تقصر

---

[٢] المرجع السابق، ٥٨/١.

[٣] الغزالي، أبو حامد. **المعيار: منطق تهافت الفلاسفة المسمى معيار العلم**، تحقيق: سليمان دنيا، مصر: مطبعة دار المعارف، ط٢، ١٩٦٩م، سلسلة ذخائر العرب (٣٢)، ص٢٨١ بتصرف.

[٤] التهالي، البشير. **تعريف المصطلحات في الفكر اللساني العربي: أسسه المعرفية وقواعده المنهجية**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص٤٨ وما بعدها.

الدراسة المفهومية عن إدراك هذه المنزلة؛ فتمييزها للمفهوم تمييز غير تام؛ لكونه لا يحيط بسائر عناصر المفهوم المتصورة، وإنما يكتفي منها بحد أدنى من الصفات أو الخصائص التي تعيِّن ما ينطبق عليه اللفظ من موضوعات تعييناً يكفي لتمييزها من غيرها. فليست غاية الدراسة المفهومية إحداث مطابقة تامة بين التعريف والمعرّف، وإنما غايتها تحصيل تمييز كاف يُجلِّي المفهوم بالقدر الذي يُمكِّن من تأسيس المواقف عليه، وإسناد الوظائف إليه.

ومن حيث المجال يهتم الحد المنطقي بالماهية فيميزها من غيرها بحسب أحوالها الذاتية؛ لمنع غير المراد بالحد من مشاركة المراد به في نصيبه من الوجود؛ إذ إن بحث الحد في المحدود إنما هو من جهة تحقيق كمال وجوده الذاتي. في حين تهتم الدراسة المفهومية بدلالة المفهوم، ولا تعدو وظيفتها بيان تلك الدلالة بما يوصل المتلقي إلى إدراك ما تحيل عليه؛ إذ إن بحثها في المفهوم يكون من جهة تحقيق مجرد التمييز، دون غوصٍ في حقيقة الماهية، وضبطٍ لمجموع ذاتياتها.

ثانياً: بين الدراسة المفهومية والدراسة المصطلحية

يقتضي التمييز بين الدراسة المصطلحية والدراسة المفهومية تعيين الفرق بين ما يشتغلان عليه من موضوعات. وأول ما نلحظه في هذا الصدد هو غموض في التفريق الدلالي بين المفهوم والمصطلح، يقابله وضوح في التفريق بينهما على أساس الاستعمال.[٥]

ولعل ما يحول دون التمييز بين المفهوم والمصطلح دلالياً أمران اثنان؛ أحدهما هو الاضطراب الحاصل في دلالة المفهوم، فقد تعددت تعريفاته وتنوعت على نحوٍ يمنع تحديد معناه بدقة. ومن ذلك أنه يطلق على التصور الذهني أو المعنى المجرد العام؛ أو على مجموع الصفات والخصائص التي يتكون منها المعنى العام؛[٦] أو على بناء عقلي لتصنيف

[٥] حللي، عبد الرحمن. "المفاهيم والمصطلحات القرآنية: مقاربة منهجية"، **مجلة إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عدد٣٥، سنة٩، شتاء ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص٨٤.

[٦] وعزيز، الطاهر. "المفهوم"، الرباط: **مجلة المناظرة**، مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج الفلسفية، سنة١، عدد١، شوال ١٤٠٩هـ/يونيه ١٩٨٩م، ص١٤١ بتصرف.

الموضوعات الفردية في العالم الخارجي والداخلي، بتجريد عشوائي قليلاً كان أو كثيراً؛ أو على أي وحدة فكرية؛ أو على وحدة فكرية منعكسة عن تجميع الموضوعات الفردية عامة، التي يرتبط بعضها ببعض بسمات مشتركة. كما جاء في تعريف (المفاهيم) أنها أبنية عقلية، أو تجريدات يمكن تسخيرها في تصنيف الأشياء، وأفراد العالمين الخارجي والداخلي؛ أو أنها موضوعات كل حقول المعرفة، والنشاط الإنساني، نحو: الأشياء وخاصياتها وكيفياتها وظاهراتها الممثلة عادة بواسطة مفاهيم؛ أو أنها مجموعة متماسكة من التقديرات المتعلقة بموضوع ما تأسست نواته من تلك التقديرات التي تعكس الخصائص اللازمة لذلك الموضوع.[٧] وبالنظر إلى هذه التعريفات يتبين أنها تعددت واختلفت تبعاً لتعدد المدارس الفكرية واختلاف مجالاتها المعرفية؛ فقد تناولت المفهوم من بعض جوانبه التي تنسجم مع اهتماماتها، دون أن تعنى بتقديم صورته الكاملة، ولا بدراسته لذاته من حيث هو لفظ له دلالته الخاصة ضمن المنظومة الدلالية التي ينتمي إليها.[٨] والملاحظ – أيضاً– أن هذه التعريفات فيها كثير من التعميم؛ إذ تسحب "المفهوم" على سائر المجالات المعرفية، ولا تفصل بين حدود صلاحيته وحدود صلاحية المصطلح، لا سيَّما ذلك التعريف الذي يعد المفاهيم هي موضوعات كل حقول المعرفة والنشاط الإنساني.

أما السبب الثاني الذي يحول دون التفريق بين المفهوم والمصطلح فهو يترتب عن سابقه؛ ذلك بأنّ اضطراب دلالة المفهوم أسهم في جعل تعريف اللفظين، مع ملاحظة ما يربطهما من علاقة، أمراً غير منضبط. فهو تعريف يقع في المرادفة من حيث سعيه إلى التمييز؛ لأنه يجعل المفهوم والمصطلح اسمين لمسمى واحد؛ أحدهما يسميه باعتبار مضمونه، والآخر يسميه باعتبار لفظه. وهذا ما أكدته جملة من الدراسات حين ذهبت إلى أن المفهوم من حيث صيغته اللغوية هو المصطلح، أو أن المصطلح وحدة لغوية تسمى مفهوماً محدداً، أو أن المفهوم هو مضمون المصطلح، أو أن المصطلح هو اللفظ المعبر عن المفهوم؛ مما يجعل علاقتهما شبيهة بالعلاقة التي تربط المعنى باللفظ والدلالة بالدليل

[٧] ج. ساجر، "نظرية المفاهيم في علم المصطلحات"، ترجمة: جواد سماعنة، **مجلة اللسان العربي**، مكتب تنسيق التعريب، عدد٤٧، ١٩٩٩م، ص١٨٩.

[٨] الحيادرة، مصطفى طاهر. **من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول: واقع المصطلح اللغوي العربي قديماً وحديثاً**، إربد– الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٢٦.

اللغوي.[٩] إذ إن المصطلحات من هذا المنظور دوال على المفاهيم؛ فهي "أطر تصورية وتعبيرية للمفاهيم، وإطاريتها هذه تقوم في اللغة وبها، بوصف اللغة نظاماً من الإشارات، جوهره الوحيد: الربط بين المعاني والصور الصوتية."[١٠]

على النقيض من هذا الغموض الدلالي تشير محاولات أخرى، قائمة على أساس التداول، إلى وضوح في التمييز بين المفهوم والمصطلح، وذلك بناء على اعتبارين اثنين، يمثل كل منهما خصيصة متوفرة في المصطلح دون المفهوم، وهما: حصول الاتفاق، وبلوغ مرحلة النضج.

١. خصيصة الاتفاق:

يعد الاتفاق إحدى الخصائص اللصيقة بـ (المصطلح) بحسب ما يدل عليه معناه اللغوي والتداولي. فمن حيث اللغة يرجع الجذر (ص.ل.ح) إلى أصل واحد يدل على

---

[٩] المرجع السابق، ص٢٧.

وقول الدكتور فريد الأنصاري: "الدراسات المصطلحية عموماً أقرب إلى الانضباط؛ لارتباطها بدراسة المفهوم من حيث هو صيغة لغوية، أي مصطلح." انظر:

– الأنصاري، فريد. **المصطلح الأصولي عند الشاطبي**، معهد الدراسات المصطلحية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، سلسلة الرسائل الجامعية (١)، ص٨٠.

وقول الدكتور الشاهد البوشيخي: "المصطلح: لفظ من الألفاظ، مفرداً كان أو مركباً، اكتسب داخل الاستعمال (القرآني) خصوصية دلالية (قرآنية) جعلت منه تعبيراً عن مفهوم معين." انظر:

– البوشيخي، الشاهد. **القرآن الكريم والدراسة المصطلحية**، فاس: مطبعة آنفو برانت، سلسلة الدراسات المصطلحية (٤)، ص٢٠ بتصرف.

وقول الدكتور عبد النبي فاضل: "المصطلح يعني: تحديد مفهوم الألفاظ المستعملة في علم ما." انظر:

– فاضل، عبد النبي. "المصطلح الكلامي قضايا ونماذج"، ضمن ندوة **الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية**، نظَّمها معهد الدراسات المصطلحية وشعبة الدراسات الإسلامية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، أيام ٢٣–٢٤–٢٥ نونبر ١٩٩٣م بفاس، الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٩٦م، ٢/٥٧٠.

وقول الأستاذ عز الدين البوشيخي: "المفهوم هو مضمون المصطلح." انظر:

– البوشيخي، عز الدين. "دور المصطلحات والمفاهيم في بناء العلوم الإسلامية"، ضمن ندوة **الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية**. مرجع سابق، ١/٦٣.

[١٠] زياد، صالح غرم الله. "المصطلح الأدبي بين غناه بالمعرفة وغناه بالتاريخ: بعض مصطلحات الشعر العربي لدى القدامى نموذجاً"، **مجلة عالم الفكر**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد٢٨، عدد٣، يناير/مارس ٢٠٠٠م، ص١٠٧.

خلاف الفساد،[١١] ويكون الفعل (صلح) بمعنى: زال عنه الفساد.[١٢] و(الصلح) هو السلم،[١٣] ووجه صلته بالأصل الذي اشتق منه هو أن السلم يتضمن معنى زوال الخلاف الذي يفسد علاقة الأطراف. و(المصالحة) هي المسالمة بعد المنازعة،[١٤] أي أنها إزالة الفساد الذي يسببه النزاع. أما المصطلح فهو من الفعل (اصطلح) الذي يكون لازماً ومتعدياً. وفي حال لزومه لا يختلف كثيراً عن معنى المصالحة، فقد عدّت المعاجم اصطلح وصالح وتصالح بمعنى واحد.[١٥] وفي حال تعديه بحرف الجر (على) يصير دالا على الاتفاق

---

[١١] يقول ابن فارس: "الصاد واللام والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد." انظر:
– ابن فارس، أبو الحسين أحمد. **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت)، كتاب الصاد، باب الصاد واللام وما يثلثهما، مادة صلح، ٣٠٣/٣.

[١٢] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، ط٤، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤ م، باب الصاد، مادة (صلح)، ص٥٢٠.

[١٣] انظر:
– ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، القاهرة: دار المعارف، (د.ت)، باب الصاد، مادة (صلح)، المجلد٤، ٢٤٧٩/٢٧.
– الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ، باب الحاء، فصل الصاد، مادة (الصلاح)، ٢٣٣/١.
– الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد مرتضى. **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: حسين نصار، مراجعة: جميل سعيد وعبد الستار أحمد فراج، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٣٦٩هـ/١٩٦٩م، سلسلة التراث العربي(١٦)، تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، فصل الصاد المهملة مع الحاء المهملة، مادة (صلح)، ٥٤٨/٦.

[١٤] المناوي، زين الدين محمد عبد الرؤوف. **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: محمد رضوان الداية، دمشق: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط١، ١٩٩٠م، باب الصاد، فصل اللام، مادة (الصلح)، ص٤٦٠.

[١٥] يقول ابن منظور: "والصُّلْحُ: تَصالُحُ القوم بينهم. والصُّلْحُ: السِّلْم. وقد اصْطَلَحُوا وصالحوا واصَّلَحُوا وتَصالحوا واصَّالحوا، مشدّدة الصاد، قلبوا التاء صاداً وأَدغموها في الصاد بمعنى واحد." انظر:
– ابن منظور، **لسان العرب**، مرجع سابق، باب الصاد، مادة (صلح). المجلد٤، ٢٤٧٩/٢٧.
ويقول الزبيدي: "الصُّلح، بالضم: تصالُحُ القوم بينهم، وهو السلم (...) واصطلحا واصالحا مشددة الصاد، قلبوا التاء صاداً، وأدغموها في الصاد، وتصالحا واصتلحا بالتاء بدل الطاء: كل ذلك بمعنى واحد." انظر:
– الزبيدي، **تاج العروس**، مرجع سابق، فصل الصاد المهملة مع الحاء المهملة، مادة (صلح)، ٥٤٨/٦–٥٤٩.
ويقول بطرس البستاني: "تصالحا واصَّالحا واصتلحا واصطلحا واصَّلحا– بالقلب: خلاف تخاصما واختصما." انظر:
– البستاني، بطرس. **محيط المحيط**، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٧م، باب الصاد، مادة صلح، ص٥١٥.

والتعارف والمواضعة،[١٦] وكأن الناس اختلفوا على وضع شيء معين وتنازعوا أمره بينهم، ثم تسالموا واتفقوا على أمر واحد في شأنه فصار عرفاً لهم.

ولفظة (مصطلح) مصوغة على وزن (مُفْتَعَل)، وتحتمل أن تكون اسم مفعول أو مصدراً ميمياً من الفعل (اصطلح)، وتعني في الاحتمالين معاً: ما اصطلح عليه. وفي حال كونها اسم مفعول فإنها تستعمل مع حرف الجر (على)؛ لأن الفعل (اصطلح) لا يتعدى إلا بحرف الجر، فيكون الأصل هو (مصطلح عليه)، ثم حذف (عليه) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولكون (مصطلح) صار لقبا يُسمى به بالغلبة.[١٧]

وقد انتقل معنى الاتفاق إلى المستوى التداولي؛ إذ تخصصت كلمة (مصطلح) للدلالة على لفظ معين متفق على استعماله بين قوم معينين، بعد نقله عن معناه اللغوي الموضوع له في الأصل إلى معنى جديد تعارفوا عليه.[١٨] ثم تخصصت أكثر للدلالة على اللفظ الذي اتُفق على استخدامه في ميدان معين للتعبير الدقيق عن المفاهيم العلمية فيه.[١٩]

غير أن بعض الباحثين قللوا من شأن الاتفاق ولم يعدّوه شرطاً في تكوين المصطلح، فمرتكز الاصطلاح عندهم إنما هو على تأدية المعنى بوضوح، ومستندهم في هذا الموقف

---

[١٦] قال الكفوي: "الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء" انظر:
– الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني. **الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، فصل الألف والصاد، مادة (صلح)، ص١٢٩.
وقال الزبيدي: "الاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص." انظر:
– الزبيدي، **تاج العروس**، مرجع سابق، فصل الصاد المهملة مع الحاء المهملة، مستدرك مادة صلح، ٥٥١/٦.
وجاء في المعجم الوسيط: "اصطلحوا على الأمر: تعارفوا عليه واتفقوا." انظر:
– مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مرجع سابق، باب الصاد، مادة (اصطلح)، ص٥٢٠.

[١٧] الودغيري، عبد العلي. "كلمة "مصطلح" بين الصواب والخطأ"، **مجلة اللسان العربي**، مكتب تنسيق التعريب، عدد٤٨، ١٩٩٩م، ص١٦.

[١٨] يستفاد هذا المعنى من مجموع التعريفات التي قدمها الجرجاني لمادة (الاصطلاح)؛ إذْ ذهب إلى أن الاصطلاح: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول. [وأنه] إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى آخر لبيان المراد. وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين." انظر:
– الجرجاني، السيد الشريف علي بن محمد. **التعريفات**، القاهرة: المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، ط١، ١٣٠٦هـ، باب الألف، مادة (الاصطلاح)، ص١٢.

[١٩] الحيادرة، مصطفى. **من قضايا المصطلح اللغوي العربي**، مرجع سابق، ص١٤.

هو "الواقع الفعلي للمصطلحات؛ إذ لا يشترط أن يكون المصطلح ناشئاً عن اجتماع طائفة من العلماء واتفاقهم على دلالة لفظة على معنى معين، بل من الراجح أن المصطلح ينشأ على يد عالم من العلماء، ثم يأخذ طريقه إلى الشيوع؛ فإما أن يستقر ويثبت ويشيع بين العلماء، وإما أن يترك ويستعاض بغيره عنه."[٢٠] ومما يدعم هذا الاتجاه أيضاً كون بعض تعريفات الاصطلاح والمصطلح قد أغفلت النص على شرط الاتفاق؛ ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أن " الاصطلاح: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر؛ لبيان المراد"[٢١] وأن المصطلح "هو اللفظ الذي يسمي مفهوماً معيناً داخل تخصص ما."[٢٢] ووفقاً لهذا المنظور فإن وضع المصطلح يمكن أن ينشأ من اتفاق كما يمكن أن ينشأ من دونه. وما يضمن قبول المصطلح وتداوله في حال صدوره عن الفرد هو أن تكون العملية الاصطلاحية قابلة للتعدي إلى الغير، بحيث يتم الالتقاء في الغرض التبليغي ذاته الذي وضع من أجله المصطلح بإزاء المفهوم. وتحصل هذه التعدية حين تكون الاعتبارات البيانية التي أخذ بها الواضع الأول مفضية بغيره —متى أخذ بها أيضاً– إلى إحداث الوضع نفسه.[٢٣] أضف إلى ذلك أن هناك حالات يصدر فيها المصطلح عن الفرد دون أن تكون العملية الاصطلاحية قابلة للتعدية إلى الغير، وذلك نظراً لغياب أي اعتبارات بيانية عند وضع المصطلح، كما هو الشأن حين تكون العلاقة اعتباطية بين اللفظ والمصطلح الذي يحيل عليه حسبما نلاحظ كثيراً في العلوم التجريبية على وجه الخصوص.

إن هذا الاتجاه حين لا يعترف بالاتفاق شرطاً، فهو في الواقع يهمله في وضع المصطلح وتكوينه، لا في استعماله وتداوله؛ إذ من المسلم أن الاتفاق حول كيفية استعمال المصطلح ضروري لحصول التواصل به أثناء تداوله من قبل المتخصصين في مجال

[٢٠] المرجع السابق، ص١٩.

[٢١] الجرجاني، علي بن محمد. **التعريفات**، مرجع سابق، باب الألف، مادة (الاصطلاح)، ص١٢.

[٢٢] البوشيخي، الشاهد. **مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين: قضايا ونماذج**، المغرب: دار القلم، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص٥٤.

[٢٣] عبد الرحمن، طه. **فقه الفلسفة ٢: القول الفلسفي**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩م، ص٦٩ بتصرف.

ما، ومن دون ذلك الاتفاق يستحيل التفاهم؛ نظراً لاختلاف المرجع الذي يحيل عليه المصطلح.

ثم إن أشكال الوضع الفردي التي يقول بها هذا الاتجاه تؤول إلى اعتبار الاتفاق انتهاء وإن لم تعدّه ابتداء؛ فهي تقبل المصطلح الذي يطلقه الفرد، شريطة أن يكون الإطلاق قابلاً للتعدية إلى الغير، ومعلوم أن ذلك لا يتحقق ما لم "تتفق" الاعتبارات البيانية التي بنى عليها الواضع الأول اختياره مع اعتبارات غيره من الواضعين المحتملين. كما أنها تقبل المصطلح الذي ينشأ على يد أحد العلماء –وإن كانت نشأة اعتباطية– ثم يشيع ويكتسب قوته عبر الزمن؛ ومعلوم أن نشأته على يد العالم مظنة التسليم به تبعاً للتسليم بمصدره، وأن شيوعه دليل على الاتفاق في استعماله بعد الموافقة على وضعه.

ومن هذا المنطلق نخلص إلى أن المصطلح يقوم على الاتفاق، مباشراً كان أم ضمنياً أم تاريخياً؛ وأن مصدر المصطلح هو الجماعة، سواء أكانت حقيقية من خلال اتفاق جملة من المتخصصين على دلالة مصطلح ما، أم ضمنية من خلال اشتراط قبول التعدية لاعتبارات الواضع البيانية، أم اعتبارية من خلال حدوث الاصطلاح من عالم ما وشيوعه بعده.

إن الاتفاق، إذن، معيار يكسب "المصطلح" صفته الاصطلاحية، ومن دونه نكون أمام "مفهوم" متنازع فيه؛ لأن محيطه غير مطّرد،[٢٤] وأبعاده غير واضحة المعالم، ودلالته العلمية غير محددة بدقة؛ فإضافة عنصر الاتفاق هي التي تضمن استقرار دلالة "المفهوم"؛ إذ بها يتمكن من ولوج حيز الاصطلاح، وبها تتعين إحالته على مرجع محدد في مجال مخصوص.

يعني ذلك أن ما قبل الاتفاق يسمى مفهوماً، وما بعده يسمى مصطلحاً، وعلى هذا الأساس فقد استُعمِل لفظ المصطلح للدلالة على ما هو متفق عليه، بينما استعمل لفظ المفهوم للدلالة على ما هو مختلف فيه. ويمكن أن نمثل لهذا التفريق التداولي بما ذهب إليه الدكتور طه جابر العلواني من أن "المصطلح بمثابة الاسم: يصطلح جماعة من الناس

[٢٤] المرجع السابق، ص ٣٧٩.

تجمعهم حرفة أو مصلحة أو سواها على إطلاق لفظ بإزاء معنى أو ذات، ولا يُنازَعون فيما اصطلحوا عليه؛ إذ لا مشاحَّة في الاصطلاح. أما المفهوم (...) [فهو] أهم ميادين الصراع الفكري والثقافي بين الثقافات عبر التاريخ."[٢٥] ومن ذلك مفهوم الحضارة الذي درسه الدكتور نصر محمد عارف وقال عنه: "يُعَد مفهوم الحضارة من أكثر المفاهيم التي أُخضعت لعملية متواصلة من التلبيس والتشويه وطمس الدلالات، بصورة أدت إلى تحويل المفهوم إلى صفة ذات أبعاد قيمية تفتقد الماهية والماصدقات،[٢٦] بحيث أصبح المفهوم يُطلق على أشياء وعمليات ونظم وأنساق أفكار متعارضة مختلفة ليس في مقاصدها ونتائجها وغاياتها فحسب، وإنما في عناصرها أيضاً ومكوناتها؛ مما اقترب بهذا المفهوم إلى مثل مفاهيم الحداثة، والتقدم، والرقي، إلخ."[٢٧]

٢. خصيصة النضج:

يعد النضج من خصائص المصطلح؛ لأنه شرط أساس في حصول خصيصة الاتفاق. وما لا تتحقق خصيصة إلا به فهو خصيصة، تماماً كما أنَّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. فالمصطلح يكتسب اصطلاحيته حين يحظى بالاتفاق، ويصبح متفقاً عليه حين يبلغ ذروة النضج، فبالنضج إذن يحقق المصطلح وجوده.

وتحضر خصيصة النضج في المصطلح سواء أكانت علاقته بلفظه اعتباطية أم تناسبية، وبيان ذلك أنَّ كل مصطلح إنما يُقبَل حين يكون قادراً على أداء الغرض المراد منه، وهو نقل مضمونه إلى الأذهان بدقة، والإحالة بوضوح على مرجع محدد. ويستدعي الوفاء بهذا الغرض التواصلي أن يصير المصطلح قوياً، وأن يتجاوز مرحلة الالتباس بغيره التي تصاحب بداية تشكُّله، من خلال الانتقال عبر جملة مراحل أشار إليها أحد

---

[٢٥] عارف، نصر محمد. **الحضارة– الثقافة– المدنية "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم"**، مقدمة: طه جابر العلواني، هيردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، سلسلة المفاهيم والمصطلحات(١)، ص٨.

[٢٦] الماصدقات جمع ماصدق، ويراد بها "مجموع الأفراد أو الموضوعات أو الأنواع الداخلة تحت صنف أو كل، ومنه ماصدق الألفاظ." انظر:

– مجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي**، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، حرف الميم، مادة ماصدق، ص ١٦٤.

[٢٧] عبد الرحمن طه، **فقه الفلسفة: القول الفلسفي**، مرجع سابق، ص١٥.

الباحثين بقوله: "المصطلح يُبتكر، فيوضع ويُبث، ثم يقذف به في حلبة الاستعمال؛ فإما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيمَّحي. وقد يُدْلى بمصطلحين أو أكثر لمتصَوَّر واحد، فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرواج، ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقيه، ويتوارى الأضعف."[٢٨] ويعني هذا أن المصطلح يمر بمراحل، أبرزها: النشوء، والإدماج، والنضج، وصولاً إلى مرحلة الاتفاق التي تمكِّنه من الانخراط نهائياً في العرف اللغوي الخاص.[٢٩] وواضح أن هذه مراحل عامة تحضر في سيرة كل مصطلح، بصرف النظر عن أصل تكوينه، هل لوحظت فيه المناسبة أم لا.

ومن بين المراحل السابقة يعدّ النضج هو الخطوة الانتقالية الحاسمة في سيرة المصطلح، التي تفصل في وجوده الاصطلاحي بين بداية التكوين وبداية الاكتمال، أو قُلْ بين الوجود بالقوة والوجود بالفعل؛ إذ بالنضج يبلغ المصطلح أشُدَّه، فيكتسب قوة اصطلاحية تحول دون التباسه بغيره، وتخرجه من دائرة التنازع والخلاف، لتلج به مجال المسالمة والاتفاق. وحين تجتمع خصيصتا النضج والاتفاق في لفظٍ وُضِعَ للدلالة على معنى خاص في مجالٍ تداوليٍّ خاص –بحيث يتبادر ذلك المعنى عند سماع اللفظ– فإنه يتحول نهائياً إلى "مصطلح".

وبتبَيُّن العلاقة التي تربط النضج بالاتفاق، يتضح أن النضج –أيضاً– معيار يكسب "المصطلح" اصطلاحيته، وأنه، مِن ثَمَّ، وجهٌ إضافي من وجوه قياس طاقة المفردات وقوتها الاصطلاحية للفرز بين المفهوم والمصطلح؛ فحين يغيب النضج نكون أمام لفظٍ لغويٍّ مجردٍ عن أيِّ حمولة مفهومية أو مصطلحية، وعندما يحضر النضج حضوراً غير تام، فإن اللفظ اللغوي يتحول إلى مفهوم، أما إذا كان النضج كامل الحضور، فإن اللفظ[٣٠] أو المفهوم[٣١] ينتقل إلى رتبة المصطلح. ويمكن ملاحظة مقدار النضج من خلال ملاحظة

---

[٢٨] المسدي، عبد السلام. **قاموس اللسانيات عربي– فرنسي/ فرنسي– عربي**، مع مقدمة في علم المصطلح، طرابلس– ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤م، ص٢٧.

[٢٩] إدريسو، سلام. "مداخل تأسيسية لبناء فقه شمولي بشؤون المصطلح الفلسفي الإسلامي"، **مجلة دراسات مصطلحية**، فاس: معهد الدراسات المصطلحية، عدد٥، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص١٧٢.

[٣٠] أي في حال الانتقال المباشر من اللفظ إلى المصطلح.

[٣١] أي في حال المرور من اللفظ إلى المفهوم ثم المصطلح.

مؤشراته، التي تتمثل في مستوى ضبط الدلالة ومدى التفرد بها، وحدود تأثير السياق فيها، وذلك وفقاً لما يوضحه الجدول الآتي:

	اللفظ	المفهوم	المصطلح
ضبط الدلالة	−	−	+
التفرد بالدلالة	−	+	+
تأثير السياق	+	+	−
النضج	نادر	غير تام	تام

جدول ١: تفاوت مقدار النضج باختلاف مؤشراته

يفيد المؤشر الأول أن المصطلح يكون في أعلى درجات انضباط الدلالة، أي أن تعريفه منغلق لا يقبل انفتاحاً على الزيادة والنقصان، وأن كل لفظ فيه هو ركن من أركان المصطلح ولبنة في بنائه، فكلما أضيف لفظ إلى التعريف أحال على ضابط جديد، ومن ثَمَّ على مصطلح مغاير. أما المفهوم فيندر فيه الضبط الدلالي، ويتعذر التأطير الكامل لمعناه؛ إذ غالباً ما يُعرَّف بمفردات غير منضبطة تقبل الزيادة والنقصان؛ نظراً لكونه يحيل على معانٍ عِدّةٍ يستعصي حصرها في لفظ محدد. ومن هذا الباب تتعدد تعاريف مفهوم ما، وإن كانت تلتقي في نقاط مشتركة هي الإطار العام الذي يحيل عليه ذلك المفهوم. ويندر الضبط الدلالي في اللفظ اللغوي، أيضاً؛ لكونه يجري على سعة المعنى المراد، أي أن تعريفه يحمل كل إمكانات المعنى الذي يحتمل أن يقع عليه اللفظ في سياقات مختلفة.

ويفيد المؤشر الثاني أن المصطلح متفرد بالدلالة الدقيقة على معناه، فهو يرفض الترادف والاشتراك، كما يقتضي أن يوضع الدال الواحد ويستعمل بإزاء مدلول واحد. أما اللفظ اللغوي فتتعدد دلالته المعجمية؛ مما يحول دون تفرده بمعنى مخصوص، ويعلي من قابليته للترادف والاشتراك. ويقع المفهوم في منزلة وُسطى بين المصطلح واللفظ اللغوي؛ نظراً لأنه يحيل على مجال دلالي عام دون أن تنحصر دلالته في معنى معين، وهو مع ذلك يرفض الترادف والاشتراك أيضاً؛ لدقة دلالته على مجاله. وبموجب هذا المستوى من الدقة

يقع التمايز بين المفاهيم مهما تقاربت، بحيث يتجه كلٌّ منها إلى مجال دلالي خاص يستقل به عما سواه.

ويفيد المؤشر الثالث انعدام كل علاقة بين السياق والمعنى الذي يفيده المصطلح. فبفضل كمال الضبط والتفرد الدلاليين يكون المصطلح مكتفياً بذاته، وفي غنى عن الاستعانة بمحددات السياق، ويصبح معناه مستقراً ثابتاً لا يلحقه أي تغيير، فهو يحيل على تصور محدد يضمن له أحادية المعنى قبل أن يُوظَّف في الخطاب، وهو بذلك لا يتأثر بمفعول السياق. غير أن المصطلح يؤثر في السياق؛ لأنه يُسهم إسهاماً في مبنى النص ومعنى الخطاب.[٣٢] أما اللفظ اللغوي فمعناه منفتح على إمكانات متعددة، يعكسها غناه بالمترادف والمشترك، وثراء تعريفاته المعجمية التي تكثر من إيراد التعابير السياقية والاستعمالات الحقيقية والمجازية. فهو محتمل لكل المعاني المنسوبة له خارج السياق، ومعناه النهائي هو معنى سياقي يستفاد من قرائن مقامية ومقالية. فوحده السياق هو الذي يعطي للفظ اللغوي معناه المقصود؛ إذ يُوجِّهه إلى أحد المعاني المحتملة من خلال ربطه مقالياً بما قبله وما بعده، وربطه مقامياً بمقتضيات الحال. أما بالنسبة للمفهوم فإن خفة الضبط الدلالي تجعله عرضة لتأثير السياق، بينما يخفف التفرد الدلالي الذي ينعم به من وطأة ذلك التأثير. ومعنى ذلك أن مفعول السياق في المفهوم ليس مفعولاً مطلقاً، كما هو الحال مع اللفظ اللغوي، وإنما هو مفعول يقف عند حدود معينة تفرضها طبيعة المفهوم نفسه. ونفهم المراد بالسياق وحدوده في هذا المقام إذا علمنا أن المفهوم لا يوجد منعزلاً، وإنما لا بدّ له دائماً من منظومة ينتمي إليها ويرتبط فيها بغيره من المفاهيم؛ مما يضفي عليه معنى علاقياً جديداً، يوسع من مشمولاته أو يُضيِّق، ويضيف إلى عناصره أو يحذف، فيحدث تغييراً طفيفاً أو جوهرياً على المجال الدلالي الذي يحيل عليه المفهوم، ويُكسِبه حمولة دلالية أدق من التي كانت له قبل الانتظام في سياقه المفهومي الجديد.[٣٣]

---

[٣٢] ساخي، محمد. ونايت الحاج، محمد. "المصطلح العلمي بين الصياغة والتداول"، **مجلة اللسان العربي**، مكتب تنسيق التعريب، عدد٥٠، ٢٠٠١م، ص٩٢ وما بعدها.

[٣٣] يعد الدكتور توشيهيكو إيزوتسو من الذين أكدوا على أن المفاهيم ينبغي أن تفهم في إطار ترابطها فيما بينها؛ إذ ذهب في كتابه: "الله والإنسان في القرآن: علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم" إلى أن المفهوم يبقى مجرداً إلى أن يتم تجسيده في كلمة هي الرمز اللغوي الحامل للمفهوم، وأن هذه الكلمة تحمل معنى أساسياً ملازماً لها، وآخر علاقياً

تشترك المفاهيم والمصطلحات إذن في كونها بيانات لفظية تحمل تصورات خاصة بمجالات معينة، وتتفرد المصطلحات باستكمال شروط اصطلاحيتها المتمثلة في النضج والاتفاق، التي تجعلها أقوى من المفاهيم والألفاظ اللغوية في أثناء التداول. ويستفاد من مجموع هذين الفرقين فرق ثالث مفاده أن المصطلح مرحلة بعد المفهوم واللفظِ اللغوي المجرد، فما بعد تمام النضج والاتفاق يسمى مصطلحاً، وما قبل ذلك يسمى مفهوماً أو لفظاً لغوياً بحسب حظِّه من النضج. وفيما يلي رسم بياني يوضح التراتبية المرحلية بين هذه العناصر الدلالية (اللفظ اللغوي، والمفهوم، والمصطلح)، ويكشف في الآن نفسه عن أنواع العلاقة التي تربط بينها.

يضاف إلى المعنى الأول حين تأخذ الكلمة موضعاً خاصاً ضمن منظومة مفهومية ما. وفي ذلك يقول: "إن المفهوم؛ أياً ما كان تعريفه، هو في ذاته ليس سوى شيء محير صعب الفهم إلى درجة كبيرة، صعب الاستيعاب، وذي حدود غائمة دائماً. إلا أنه لا يبدأ بالظهور، كموجود مستقل ذي حدود ثابتة مستقرة قليلاً أو كثيراً، إلا عندما يتخذ هيئة لغوية، أي كلمة." انظر:

– إيزوتسو، توشيهيكو. **الله والإنسان في القرآن: علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم**. ترجمة وتقديم: هلال محمد الجهاد، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط١، ٢٠٠٧م، ص٦٦-٦٧.

ويقول أيضاً: "إن لكل كلمة تُؤخذ بشكل منفصل معناها الأساسي الخاص بها، أو محتواها المفهومي الذي تظل محتفظة به (...) إن هذا العنصر الدلالي الثابت، الذي يظل ملازماً للكلمة حيثما ذهبت وكيفما استعملت، يمكن أن ندعوَه بالمعنى الأساسي للكلمة (...) وإذن، بينما يكون المعنى الأساسي لكلمة ما شيئاً متأصلاً في الكلمة نفسها تحمله معها أنى ذهبت، فإن المعنى العلاقي شيء إضافي يتم إلحاقه وإضافته إلى الأول باتخاذ الكلمة موقعاً خاصاً في حقل خاص، مرتبطة بعلاقات متعددة الأشكال بكل الكلمات المهمة الأخرى في ذلك النظام." انظر:

– المرجع السابق، ص٤٣، ٤٥.

وإلى الاتجاه نفسِهِ ذهب الدكتور التيجاني عبد القادر؛ إذِ رأى أن الألفاظ الحاملة للمفاهيم ينبغي أن تفهم في إطار علاقة نسقية تربطها بغيرها من المفاهيم، وهو التصور الذي درس في ضوئه مجموعة من مفاهيم القرآن الكريم. ويوضح الخطوات التي اتبعها قائلاً: "إن البداية – في تقديرنا– هي الألفاظ المفردة التي وردت في القرآن الكريم (...)ثم نقوم في مرحلة تالية بما يمكن أن نسميه تحليل المفاهيم، وهي المرحلة التي يتم فيها استخراج المعاني التي تدل عليها هذه الألفاظ (...) ولكن هذا العلم الذي حصلنا عليه ما يزال ضئيلاً؛ إذ إن هذه الصور أو المفاهيم (...) التي حصلنا عليها من ألفاظ القرآن صور أو مفاهيم مفردة، فنحتاج إلى أن ننسب بعضها إلى بعض." ويعني هذا "أن هناك اتساقاً داخلياً بين المفاهيم القرآنية المختلفة، وأن هذا الاتساق سيكون محدّداً أساسياً لفهم ألفاظ اللغة القرآنية" والمفاهيم المفردة التي تحملها. انظر:

– عبد القادر، التيجاني. "التفسير التأويلي وعلم السياسة: دراسة في المفهوم القرآني والمتغير السياسي"، **مجلة إسلامية المعرفة**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سنة٣، عدد١٠، خريف ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص٥٥، ٨٥.

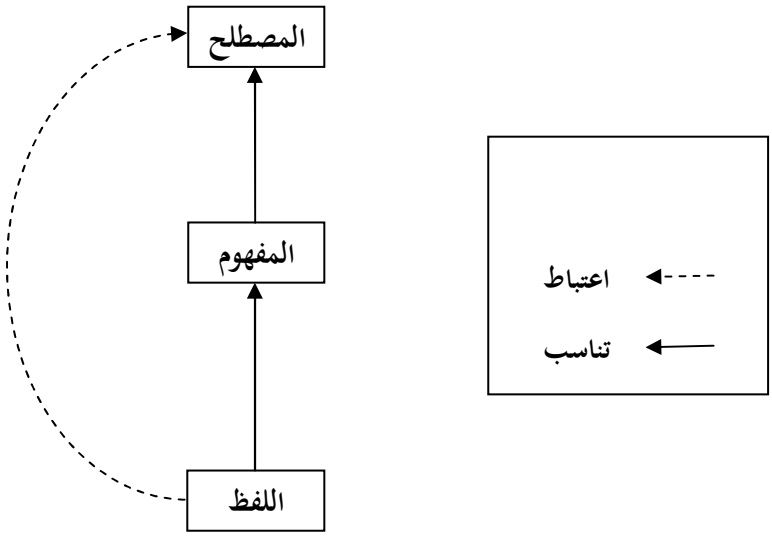

الرسم البياني ٢: تراتبية العناصر الدلالية وأنواع العلاقة بينها

يبين هذا الرسم من جهة أن المفهوم يوجد بعد اللفظ اللغوي، وأن المصطلح يتشكل بعدهما معاً. ويبين من جهة أخرى أن الانتقال بين هذه العناصر الدلالية الثلاثة لا يتخذ بالضرورة شكلاً نمطياً واحداً؛ فقد تكون العلاقة اعتباطية، كما هو الحال عند الانتقال المباشر من اللفظ إلى المصطلح بطريقة مرتجلة تُحَمَّل فيها الألفاظ منذ البداية معانيَ علمية، دون وجود صلة بين الدلالتين الاصطلاحية واللغوية، أو بينهما وبين المفهوم المراد حصر معناه. وفي هذه الحالة يكون المصطلح رمزاً فقط يساعد على الاستحضار الذهني للمرجع الذي يحيل عليه. ومثال ذلك أن "يضيق العالِمُ بالأمر ذرعاً فيضع للنبات اسماً لا معنى له: كلفظة لوازا (Loasas) الدالة على زهرة معروفة، فإنها لا معنى لها، وقد ركَّبها العالم النباتي (أدنسون) من حروف وردت على خاطره عفواً."[٣٤]

وقد تكون العلاقة تناسبية يراعى فيها الانتقال التدريجي من اللفظ إلى المفهوم ثم إلى المصطلح. وبيان ذلك أن اللفظ يحمل في البداية جملة من المعاني المحتملة، ثم تصير له

[٣٤] الشهابي، مصطفى. **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ط٢، ١٩٦٥م، ص٨٧.

حمولة مفهومية عندما ينخرط داخل منظومةٍ ما ليحيل على مجال دلالي عام، ثم يتحول إلى مصطلح عندما ينضج ويحوز اتفاقاً ليتجه إلى الدلالة بدقة على معين. ومن ثم ترتبط العناصر الثلاثة بعلاقة أشبه بالعموم والخصوص، بحيث تلتقي في كونها أعرافاً لغوية يحدث بها التواصل، وتختلف في المساحة التي يغطيها كل عرف، فيكون اللفظ اللغوي عرفاً عاماً، والمفهوم عرفاً خاصاً، والمصطلح عرفاً أخص. ومهما ضاق العرف الاصطلاحي وتخصص فإنه يحتفظ بسمة دلالية مشتركة مع الأعراف التي تسبقه. وبفضل هذا الاشتراك يتحقق الوصل والمناسبة، بصرف النظر عما إذا كانت صلة القرابة بين الأعراف وطيدة أو ضعيفة. ومن الأمثلة الموضحة لهذا التناسب ما درج عليه الباحثون في علوم الشريعة واللغة من تَتبُّعٍ لسيرة مصطلحات الفقه وأصوله والحديث والبلاغة والنحو وغيرها؛ فهم غالباً ما يكشفون في أثناء هذا التتبع عن الرابط الذي يُعلِّل التحول من اللفظ اللغوي إلى المفهوم فالمصطلحِ، ويلاحظون الامتداد الدلالي الذي يرافق هذه الرحلة عبر مراحلها المختلفة.

ويتضح من خلال بيان أنواع ارتباط العناصر الدلالية أن العلاقة التناسبية تفضي إلى جعل المفهوم مقدمة مباشرة ينطلق منها العمل المصطلحي ويبدأ، وتقود إلى اعتباره الأساس "الذي يشكل مضمون المصطلح في مرحلته الجنينية."[٣٥] وبموجب هذه العلاقة – أيضاً– يُعد المصطلح هو نهاية العمل المفهومي، ومعه تصل الدلالة والصياغة إلى أعلى مستويات الكفاءة التواصلية في اللغة. وليس المراد بالمفهوم هنا التصور الذهني بمعناه المتداول لدى المناطقة فحسب؛ لأنه بهذا المعنى حاضر في العلاقتين الاعتباطية والتناسبية معاً، وإنما المراد به بيان لفظي يحيل على مجال دلالي عام، دون أن تنحصر دلالته في معنى معين. وفيما يلي رسم بياني يوضح أن المفهوم بالمعنى الأول حاضر في العلاقتين معاً، في حين أنه حاضر بالمعنى الثاني في العلاقة التناسبية فحسب. ويرمز (المفهوم١) في الرسم إلى التصور الذهني، بينما يرمز (المفهوم٢) إلى اللفظ المنطبق على مجال دلالي عام.

[٣٥] الأنصاري، فريد. **المصطلح الأصولي عند الشاطبي**، مرجع سابق، ص٤٨.

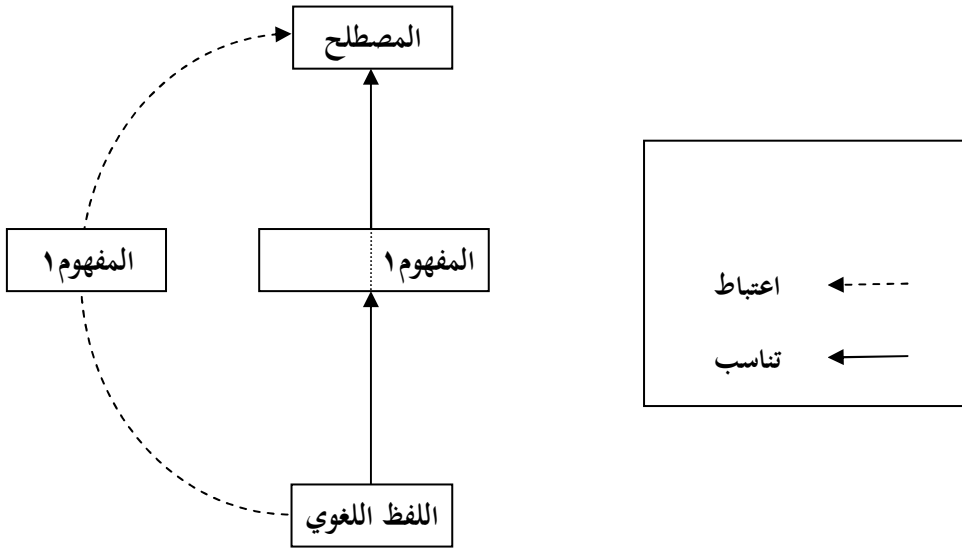

الرسم البياني ٣: أشكال حضور المفهوم في العلاقتين التناسبية والاعتباطية

وبناء على ما سبق يتضح وجه الفرق بين الدراسة المفهومية والدراسة المصطلحية؛ إذ تدرس الأولى اللفظ الحامل لمفهوم يعوزه النضج والاتفاق، وتدرس الثانية اللفظ الحامل لمصطلح ناضج ومحل اتفاق. وبما أن موضوع الدراسة الأولى (المفهوم) سابق في وجوده موضوع الدراسة الثانية (المصطلح)، ومرحلة قبله في العلاقة التناسبية، فإن الدراسة المفهومية ينبغي أن تقع مرحلياً قبل الدراسة المصطلحية. أما بالنسبة للعلاقة بين الدراستين فكون المفهوم منطلقَ العمل المصطلحي وأساسَهُ في العلاقة التناسبية، يجعل من الدراسة المفهومية مقدمة أساساً للدراسة المصطلحية، وركناً من أركانها.

ثالثاً: معالم الدراسة المفهومية

تبين عند التفريق بين المفهوم والمصطلح أن المراد بالمفهوم هو البيان اللفظي الذي يحيل على مجال دلالي عام، دون أن تنحصر دلالته في معنى معين. وفي التأكيد على أن المفهوم "بيان لفظي" إشارة إلى أن مضمونه يبقى مجرداً، صعباً على الفهم، مستعصياً على الاستيعاب، ما لم يتجسد في لفظ هو الرمز اللغوي الذي يحمله ويُيسَّر تداوله. فعند

اتخاذ هيئة لغوية يبرز المفهومُ، ويَظهر وجوده الفعلي، ويصير موجوداً مستقلاً ذا حدود مخصوصة، حسبما يسمح به مستواه من النضج. وهذا الاستقرار اللغوي، وإن كان نسبياً، فإنه يُكسب المفهوم شكلاً خارجياً يعد مدخلاً للتعامل معه، ومفتاحاً لدراسته. ولما كانت وساطة التعبير اللغوي ضرورية لإدراك مضمون المفهوم، لم يكن هناك بدّ من أن تتخذ الدراسة المفهومية شكل دراسة دلالية للفظ الحامل لذلك المفهوم.[٣٦]

ثم إن اللفظ الذي يحمل المفهوم يحتمل أن يكون كلمة واحدة أو أكثر. ويعد المفهوم بسيطاً إذا تجسد في كلمة واحدة، ومركباً إذا تجسد فيما فوق ذلك. ويفرض هذا التغير في وضع المفهوم بين البساطة والتركيب، مضافاً إليه تنوع العناصر التي تحكمت في بناء المفهوم أول مرة، تنويعاً في المداخل الدلالية المعتمدة لتناوله بالدراسة. فمن المداخل ما يصل بين تعريف الدال وتعريف المدلول بأن يرُد مضمون المفهوم إلى بنية لفظه، كما هو الحال عند الاستناد إلى دلالة الجذر اللغوي والاشتقاق الصرفي. ومن المداخل ما يميز بين المفاهيم بمقتضى علاقاتها وارتباطاتها بغرض تحديد القرابة الدلالية بين المدلولات، فيشتغل بأدوات من قبيل الشبكة المفهومية والحقول الدلالية. ومن المداخل –أيضاً– ما يركز اهتمامه على أصل المفهوم وتاريخه، فيتتبع ما قد يعرفه اللفظ الحامل للمفهوم من حركة تطورية دلالية، ويستقصي ما قد يعرفه المفهوم في مسيرته من تنقل بين لفظ وآخر. وهناك المدخل الوظيفي الذي يهتم بالتأثيرات التي ينتجها المفهوم، والمدخلُ التداولي الذي يحلل المفهوم بحسب مجال استعماله، إلى غير ذلك من المداخل الممكنة التي تتنوع بحسب اختلاف جِهةِ الاهتمام، واختلاف الملحظ المراد إبرازه، واختلاف وضع المفهوم بين الإفراد والتركيب.

---

[٣٦] وممن أكد هذا البعد الدلالي لدراسة المفهوم الدكتور علي جمعة؛ إذ قال: "وعند التعامل مع أي مفهوم ينبغي الالتفات إلى علم الدلالة وما يشتمل عليه من تحليل لفكرة المعنى". انظر:
– جمعة، علي. **المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، ص٢٢.

وقد ذهب فريق البحث،[٣٧] الذي اشتغل بالقاهرة منذ سنة ١٩٨٨م حتى نهاية سنة ١٩٩٥م على مشروع بناء المفاهيم تحت رعاية المعهد العالمي للفكر الإسلامي، إلى تصنيف المداخل المعتمدة لدراسة المفهوم ضمن الخطوات الآتية:

- المفهوم في اللغة العربية (معجمياً).
- المفهوم في اللغة والأدبيات الغربية.
- سيرة المفهوم تطوراً وتاريخاً ومآلاً في اللغة العربية واللغات والأدبيات الأجنبية.
- ترجمة المفهوم ونقله.
- البديل الخاص بالمفهوم في الرؤية الإسلامية.
- الخبرة البحثية وبناء المفهوم، أي كيف تم بناء المفهوم.
- منظومة المفاهيم المرتبطة بالمفهوم، وموقع المفهوم في خريطة المفاهيم.
- كيفية تشغيل المفهوم في النسق المعرفي القائم، بالإضافة إلى الواقع العملي.
- مستويات المفهوم المتعددة وآثارها في عملية التشغيل.
- قائمة ببليوغرافية بأهم المصادر العربية والأجنبية.[٣٨]

ولا يعني الفصل المنهجي بين مداخل الدراسة المفهومية أن النظر إلى المفهوم ينبغي أن يتم وفقاً لواحد منها فقط، بل ربما تداخلت في دراسة المفهوم الواحد أكثر من نظرة واحدة، وربما اجتمع على تحليله الأخذ بأكثر من سبيل، تبعاً لما تخوله الاعتبارات المتحكِّمة في صياغته؛ ذلك بأنَّ كل مفهوم يتألف من عناصر متفاوتة من حيث أهميتها

[٣٧] يتكون فريق البحث من: الدكتور علي جمعة، والدكتور سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، والأستاذ إبراهيم البيومي غانم، والدكتور أسامة محمد القفاش، والدكتور السيد عمر، والدكتور صلاح إسماعيل عبد الحق، والدكتور نصر محمد عارف، والأستاذ هشام أحمد جعفر.

[٣٨] جمعة، علي، إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. الخاتمة وخلاصة الخبرة البحثية، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، إشراف: علي جمعة، وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، سلسلة المفاهيم والمصطلحات(٤)، ٢/٣١٤- ٣١٥ بتصرف.

وإسهامها في تشكيل بنيته، فبعضها عنصر أساس يتمتع بأسبقية منطقية عند بناء المفهوم ودراسته، وبعضها عنصر مُكمِّل لا يحظى بهذه الأسبقية.[٣٩] ومن هذا المنظور فإن وحدة المداخل المستعملة في الدراسة المفهومية أو تعددها يكون بحسب ما يناسب كل لفظ حامل للمفهوم، مع الإشارة إلى ضرورة تكثير المداخل ما أمكن؛ لأن ذلك أدعى إلى توفير قدر أكبر من المعلومات الدلالية عن لفظ المفهوم، وتقديم صورة أدق عن مضمونه، حتى يتسنى بعد ذلك تأسيس المواقف عليه، وإسناد الوظائف إليه، وتداوله نظرياً وإجرائياً. وفي مقابل هذا الانفتاح في المداخل تبقى الثابتة المنهجية الوحيدة والملزمة لدى التعامل مع المفاهيم المدروسة هي تناولها في مستواها الإفرادي والتركيبي؛ طلباً لاستنباط معناها الأساس والعلاقي.

وتناول المفاهيم في هذين المستويين هو عين ما يقتضيه المنهج التحليلي، فهو يستدعي تفكيك التركيب إلى أجزائه التي يتألف منها، والنظر في وجه الترابط بينها، وإفادة كل جزء لدلالته الخاصة به. وبعد الوصول إلى أجزاء المعنى المكوَّن من معانٍ عِدَّة، تأتي عملية إعادة التركيب بالانتقال من الأجزاء الصغيرة إلى الكل الذي يجمعها.

غير أن تقديم هذه الصورة المقتضبة عن الدراسة المفهومية ومداخلها من شأنه أن يثير إشكالاً حول جدواها العلمية ونفعها الإجرائي، لا سيَّما وأن نظيرتها المصطلحية توظف مداخل مشابهة، وتصوغها في جهاز نظري ذي طابع نسقي، يجعلها تتسم بضبط منهجي أدق. ومن هنا تأتي مشروعية التساؤل عن وجه إفراد المفهوم بدراسة خاصة بدل إلحاقه بالنموذج الجاهز الذي تقترحه الدراسة المصطلحية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لا بدّ من استيفاء عناصر الصورة السابقة بتجلية مواطن الائتلاف والاختلاف بين الدراستين تبعاً لائتلاف واختلاف علاقتهما بما تعتمدانه من مداخل.

تلتقي الدراستان المفهومية والمصطلحية في أنَّ كُلاً منهما تتعامل مع موضوعها عبر وساطة الهيئة اللغوية؛ إذ تشتغل الأولى على اللفظ الحامل للمفهوم، وتشتغل الثانية على

---

[٣٩] عبد الحق، صلاح إسماعيل. توضيح المفاهيم ضرورة معرفية، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، مرجع سابق، ٤٨/١.

اللفظ الحامل للمصطلح.[٤٠] ولذلك فمن الطبيعي أن يستتبع الاشتراك في التعامل مع اللفظ حصول الاشتراك في المداخل الممكنة لدراسته. ولكن الاختلاف في طبيعة وخصائص ما يحمله اللفظ في الدراستين يفسح مجال الاختلاف في عدد وطريقة نظم المداخل المنتقاة من لدن كل دراسة.

فعندما يكون محمول اللفظ مصطلحاً ناضجاً يتسم بالضبط والدقة فإن المداخل تكاد تكون محددة بانتظام، ومختارة سلفاً، ومطردة، مهما كان المصطلح المدروس.[٤١] ونلمس نموذجا لذلك في الرسالة التي أعدها الدكتور فريد الأنصاري عن المصطلح الأصولي عند الشاطبي. فقد درس ثلاثة مصطلحات كلية جامعة، هي: "الأصول"، و"الاجتهاد"، و"المآل"، ودرس ما ينضوي تحتها من مصطلحات تنتمي إلى الأسرة الاصطلاحية نفسِها، كل ذلك باتِّباع خمس خطوات رئيسة تتفرع عنها خطوات جزئية على النحو الآتي:

"أولاً: التعريف في اللغة، وفي اصطلاح الشاطبي.

ثانياً: خصائص المصطلح، ويدرس فيها: وظيفته العلمية، ورتبته الأسرية، وقوته الاستيعابية، ونضجه الاصطلاحي، وعلاقاته، ويدرس فيها كذلك مرادفاته وأضداده.

ثالثاً: ضمائمه ومشتقاته.

رابعاً: فروعه.

خامساً: خلاصة."[٤٢]

---

[٤٠] فكما أن اللفظ هو مفتاح التعامل مع المفهوم فإنه مفتاح التعامل مع المصطلح أيضاً، على اعتبار أن "دلالة الاصطلاح هي العلاقة الرابطة بين داله ومدلوله، وهو لا يختلف في هذه الحالة عن الدليل اللساني بوجه عام." انظر:

– عبد الواحد، عبد الحميد. **اللسان العربي: الحاضر والآفاق. ضمن: اللسان العربي وإشكالية التلقي**، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(٥٥)، ص٧٢.

[٤١] لا سيمَّا حين تكون علاقة المصطلح بلفظه تناسبية غير اعتباطية.

[٤٢] الأنصاري، فريد. **المصطلح الأصولي عند الشاطبي**، مرجع سابق، ص٩٠.

أما إذا كان محمول اللفظ مفهوماً أقل نضجاً وضبطاً ودقة، فإن الارتكاز في دراسته على خطوات مطردة ومتراتبة يبقى بعيد المنال؛ إذ إنَّ ما ينسجم مع الطبيعة المرنة للمفاهيم هو الانفتاح في المداخل، وعدم تحديدها إلى حين الانخراط الفعلي في الدراسة المفهومية؛ وذلك كي يستدعي كل مفهوم ما يناسبه من مداخل دون أن تُفَرض عليه فرضاً. ومن ثَّم فإن الشكل الذي تتخذه الدراسة المفهومية يبقى قابلاً للتعديل كل مرة؛ وفاء لأبعاد المفهوم المتغيرة باستمرار. وهذا ما أَكَّدَهُ فريق البحث في بناء المفاهيم، حين ذهب عند تسطير الخطوات المعتمدة لديه إلى أنها خطوات "تتسم بقدر كبير من المرونة، فكل مفهوم يفرض إلى حد كبير منهج أو طريقة بنائه"[٤٣] تبعاً لخصوصياته، ونوع العلاقة التي تربطه بمفهومٍ غيره. لذا ينبغي أنْ لا "ننظر للمفاهيم ككتلة صماء في عملية البناء، ونتعامل معها على صعيد واحد بالطريقةِ نفسها، بل يمكن في هذا السياق الإشارة إلى أكثر من مستوى لتناول المفهوم أو بنائه."[٤٤] وقد ظهرت هذه المرونة بشكل عملي لدى تطبيق الفريق لخطوات بناء المفاهيم على دراسة كلٍّ من: مفهوم المعرفة،[٤٥] ومفهوم الفكر،[٤٦] ومفهوم الحضارة والثقافة والمدنية،[٤٧] ومفهوم العلم،[٤٨] ومفهوم التجديد،[٤٩]

---

[٤٣] جمعة، علي، إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. الخاتمة وخلاصة الخبرة البحثية، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، مرجع سابق، ٣١٤/٢.

[٤٤] إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. مقدمة أساسية حول عملية بناء المفاهيم، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، مرجع سابق، ٢٧/١.

[٤٥] الخطوات التي تم اتباعها في دراسة مفهوم المعرفة هي:

- معالجة مفهوم المعرفة في اللغة والاصطلاح العربي والغربي. والحديث عن بنية مفهوم المعرفة في الفكر الغربي، وإظهار التصور الإسلامي للمعرفة، والحديث عن مقارنة بين التصور الغربي والتصور الإسلامي للمعرفة.

انظر:

– عبد الحق، صلاح إسماعيل. مفهوم المعرفة، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، مرجع سابق، ١٨٣/١-٢٣١.

[٤٦] الخطوات التي تم اتباعها في دراسة مفهوم الفكر فهي ماثلة في حديثه عن: مفهوم الفكر عند المسلمين في اللغة والاصطلاح والقرآن الكريم. والفكر في اللغة والأدبيات الأجنبيَّة. ومقارنة بين مفهوم الفكر في المنظومة الغربية والمنظومة الإسلامية. ومفهوم الفكر في حياتنا الثقافية وتأثره بالترجمة.

انظر:

– جمعة، علي. مفهوم الفكر، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، مرجع سابق، ٢٣٣/١-٢٥١.

ومفهوم الشرعية؛[٥٠] إذْ تم الاقتصار على الخطوات التي تلائم طبيعة كل مفهوم وخصوصياته، وتتماشى مع الخبرة البحثية لدارسه.

نستخلص مما سبق أنَّ ما يُسوِّغُ إفراد المفهوم بدراسة خاصة، تسمى بالدراسة المفهومية، هو استعصاؤه على الدراسة المصطلحية التي تتخذ صورة نمطية، وتسطر-في الغالب- خطوات منهجية موحدة، بصرف النظر عن المصطلح المدروس. فالمفهوم أحوج ما يكون إلى دراسة تقتفي أثره حيثما اتجه وكيفما اتجه، أي إلى دراسة مستعدة لأن تطولَ أو تقصرَ، وتزيد مداخلُها أو تنقص، وتتسع مشمولاتُها أو تضيق، وفقاً لاحتياجات كل مفهوم على حدة. وهذا الانعتاق الذي يحتاجه المفهوم لا تستطيع الدراسة المصطلحية أن تكفله؛ مما يجعل احتذاءَها وتنزيلَها الحرفي عند دراسته ضربا من التعسف. ومن جهة

---

[٤٧] الخطوات التي تم اتباعها في دراسة مفهوم الحضارة، ومفهوم الثقافة، ومفهوم المدنية، فهي ماثلة في الحديث عن: دلالة المفهوم في لغته الأصلية. وتطور المفهوم في بيئته الأصلية. والترجمة واختيار مقابل عربي للمفهوم ثم تتبع تطوره بعد الترجمة. والعودة للدلالات العربية الأصلية للمفهوم العربي الموضوع كمقابل للمفهوم الأجنبي.

انظر:

- عارف، نصر محمد. الحضارة، الثقافة، المدنية: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، مرجع سابق، ٢٥٣/١-٢٩٠.

[٤٨] الخطوات التي تم اتباعها في دراسة مفهوم العلم فهي ماثلة في الحديث عن: مفهوم العلم عند المسلمين وعلاقته بالمعرفة. ومفهوم العلم في الغرب: التعريف المعجمي وتطور دلالة المفهوم تاريخياً. ومدى تأثر مثقفينا بالمفهوم الغربي في العلم. ومصادر العلم وطرقه من منظور إسلامي.

انظر:

- جمعة، علي. مفهوم العلم، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، مرجع سابق، ٢٩١/١-٣٠٨.

[٤٩] الخطوات التي تم اتباعها في دراسة مفهوم التجديد فهي ماثلة في الحديث عن: مراجعة منظومة المفاهيم المتعلقة بالتجديد في ضوء الرؤية الإسلامية. ومفهوم التجديد من خلال اللغة العربية والأصول الإسلامية. ونظرة مقارنة للتجديد في النسق المعرفي الغربي والإسلامي.

انظر:

- إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. مفهوم التجديد، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، مرجع سابق، ٣٠٩/١-٣٦٠.

[٥٠] الخطوات التي تم اتباعها في دراسة مفهوم الشرعية فهي ماثلة في الحديث عن: مفهوم الشرعية في الرؤية الغربية. ومفهوم الشرعية في اللغة العربية. ومفهوم الشرعية في الرؤية الإسلامية. ومداخل التلبيس في قضية الشرعية.

انظر:

- إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. مفهوم الشرعية، ضمن **بناء المفاهيم: دراسة معرفية ونماذج تطبيقية**، مرجع سابق، ٧/٢-٥٥.

أخرى فإن تكييفها لمواكبة المفهوم يضر بانضباطها، ويهز من مصداقيتها، ويحول دون ثبات معالمها، كما أن تكييف المفهوم لمواكبتها يخرجه عن طبيعته، ويضعه في غير مقامه، وينضجه قبل أوانه.

من اللازم إذن إحداث دراسة خاصة بالمفهوم وأخرى خاصة بالمصطلح. غير أن هذا اللزوم ينبغي أنْ لا يحجب عنا طبيعة الفصل المنهجي بين الدراستين، وكونَه في الواقع فصلاً تقنياً فحسب، تثبت فائدته أنَّ أردنا تحليل مفهوم أو مصطلح ما تحليلاً علمياً؛ ذلك بأنّ التسليم بهذا الفصل في أثناء التحليل الدلالي للفظ الحامل للمفهوم أو المصطلح هو ما يُيسِّر الإجراء التحليلي في أغلب الحالات، ويجعل فهم ما يحيل عليه المفهوم أو المصطلح نظامياً أكثر، ودقيقاً من الناحية العلمية. ففي آخر المطاف يتخذ كل لفظ طابعاً خاصاً به حسب العرف الذي ينتمي إليه، هل هو عرف لغويٌّ عام، أم مفهوميٌّ خاصٌّ، أم اصطلاحي أخص؟ وهذا الطابع الخاص بكل لفظ هو الذي يفرض تمييزه بدراسة خاصة.

رابعاً: الوظيفة المنهجية للدراسة المفهومية

بعد أن تبينت أهمية الدراسة المفهومية يأتي أوان بيان وظيفتها المنهجية، التي تتمثل في وضوح المفهوم لوضوح العمل بمقتضاه. فالمفهوم إذا اتضح، بأنْ تَمَّ تحليله إلى وحداته الأساس، وأُبرزت مجموعة الصفات والخصائص المحددة للموضوعات التي ينطبق عليها، ثم انتظم في إطار من العلاقات التي تؤلف من المفاهيم حقلاً ومن الحقول نسقاً، أمكن آنئذٍ أن يكون العمل المؤسس عليه منتظماً منهجياً. ومن هذا المنظور تصير الدراسة المفهومية ذات تأثير بالغ في:

- كيفية انتظام المجال المعرفي الذي تنتمي إليه المفاهيم المدروسة، فبحسب ما تصدره هذه الدراسة من أحكام عن مكونات المفاهيم يتشكل الشق النظري الذي يتأسس عليه بناء مجال معرفي ما، كما تتحدد أبعاد ذلك البناء.

– خارطة توزيع موضوعات المفاهيم داخل المجال المعرفي، وبموجب هذا التوزيع يحصل الوعي بموقع كل مفهوم ومحموله؛ مما يُمكِّن من اتخاذ مواقف صحيحة منهجياً من المفهومِ والموضوعِ الذي يحمله والمجالِ المعرفي الذي ينتمي إليه.

– توجيه طريقة تناول موضوعات المفاهيم وحل القضايا الإشكالية التي تنبثق عنها، ورصد الظواهر المرتبطة بها وتفسيرها، وإقامة الاستدلالات اللازمة لذلك كله، وبناء النتائج المترتبة عن ذلك كله. ويرجع هذا التوجيه الذي تمارسه الدراسة المفهومية، إلى أنها توفر معطيات عن المفهوم ومحموله تعد مقدمة تصورية ضرورية ترسم مسار ما يليها من خطوات.

فإنْ قيل: إن الدراسة المفهومية ذات وظيفة تحليلية وصفية فحسْب، لا قدرة معها على التأثير في المنهج؛ نظراً لأنها –أي الدراسة المفهومية– تفتقد إلى الانضباط الذي تحظى به الدراسة المصطلحية، ونظراً لأن أي عمل منهجي منعدمٌ خارجَ إطار الانضباط، فجواب هذا الادِّعاء يكون بالاستناد إلى ما سبق أن تبين عند الكشف عن معالم الدراسة المفهومية، من أنها دراسة ذات انضباط كاف، منسجمٍ مع طبيعة ما تدرسه من مفاهيم. وما لم تنتفِ عنها صفة الانضباط على الجملة، لم تنتف عنها وظيفة الإسهام في تأطير المنهج بوجه من الوجوه، ومن ثم لم يصح تجريدها من وظيفتها المنهجية وحصر مهمتها في جانبي التحليل والوصف. وبارتفاع هذا الاعتراض يتأكد الامتداد المنهجي للدراسة المفهومية، وكونها لبنة أساساً تُركَّب عليها اللبنات اللاحقة، ثم يسبك الكل في نسق منتظم. فهي إذن، جزء من نسق كلي، وحيثما وجد النسق يوجد معه المنهج.

خاتمة

حاول هذا البحث تأكيد خصوصية المفهوم، والدفاع عن استحقاقه لدراسة منفصلة تضبطه بما ينسجم مع طبيعته، وإثباتَ القيمة العلمية لتلك الدراسة المفهومية، حتى تَرْسخ قدمها بصفتها أتم مسلك يُعرِّف بما يتحقق فيه وصف المفهوم؛ مثلما رسخت قدم

الحد المنطقي بصفته أتم مسلك للتعريف في البحث الفلسفي، ورسخت قدم الدراسة المصطلحية بصفتها أتم مسلك للتعريف في البحث العلمي.

ويمكن إجمال النتائج التي تم التوصل إليها لتحقيق هذا الغرض في نتيجتين: النتيجة الأولى هي أن المفهوم المقصود بالبحث لا يراد به مجرد التصور الذهني بمعناه المتداول لدى المناطقة، ولا يراد به أيضا مضمون المصطلح، وإنما هو بيان لفظي يحيل على مجال دلالي عام، ويقع من حيث الاتفاق والنضج في منطقة وسط بين اللفظ اللغوي والمصطلح.

أما النتيجة الثانية فهي أنَّ الدراسة المفهومية لا تتوخى تحديد الماهية على جهة التمييز الحقيقي كما هو الشأن في الحد المنطقي، ولا تُعنى بتعريف المصطلح على جهة التمييز التام كما تريده الدراسة المصطلحية، وإنَّما تروم تمييز المفهوم عن غيره تمييزاً كافيا ينسجم مع طبيعته المرنة، وذلك وفق منهج ذي انضباط كاف يوظف من المداخل الدلالية ويترك بحسب ما يسمح به كل مفهوم. وبذلك تكون المعالم العامة للدراسة المفهومية ثابتة أو تكاد، بينما تتغير ملامحها الخاصة تبعا لطبيعة المداخل التي يستدعيها المفهوم المدروس.

غير أنَّ هذه النتائج لا تفي وحدها بإحداث اتفاق في شأن المفهوم ومنهج دراسته لأنَّها تفتقر إلى صفة الإلزام؛ خاصة وأنَّ هذا البحث اجتهاد فردي لا يتصدى لسائر الإشكالات المسببة للخلاف.

فكونه اجتهاداً فردياً يعني أنَّه مهما كدَّ في تمييز المفهوم ومعالم دراسته فإنَّه لا يرقى إلى مرتبة الإلزام ما لم يصدر عن جهة لها قوة الإلزام. إذ الوزن الإلزامي للبحث في المفهوم هو كوزن المفهوم نفسه؛ من حيث أن حظ كل منهما من الاتفاق في شأنه والعمل بمقتضاه يبقى ضعيفا إلى أن يأتي ما يعضده. والمقترح لمواجهة هذا الوضع هو أن يغلب الطابع الجماعي في الاشتغال المستقبلي على المفاهيم ومنهج دراستها، وذلك بأن يتولاه فريق بحث أو أكثر، يعملُ في إطار مؤسسة أو هيئة أو مجمع أو مركز أو معهد أو غير ذلك من أشكال العمل النظامي التي تكفل لحصيلة البحث قدرا كافيا من الإلزام.

وكونه لم يتصدَّ لسائر الإشكالات المسبِّبة للخلاف من شأنه أن يشكِّك في كفايته المنهجية ويضعف من قيمته المعرفية ويحول من ثم دون الإلزام بنتائجه. ولعلَّ البحث يجد عذرا لذلك في أنَّ الإشكالات المرتبطة بالمفهوم تنتشر على نطاق واسع وتتنوع إلى إشكالات حقيقية كالتعريب والترجمة واختلاف المدارس الفكرية والمرجعيات العلمية والخلفيات الفلسفية، وإلى إشكالات مفتعلة كتعمد الغموض والإبهام والتحريف. والمقترح لمواجهة هذا الوضع هو أن الاشتغال المستقبلي على المفاهيم ومنهج دراستها ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار ضرورة محاصرة هذه الإشكالات عبر قناتين؛ إحداهما هي توسيع دائرة المستوى التنظيري للدراسة المفهومية من خلال تطعيمه بما صلح من ثمار الجهود النظرية السابقة، سواء كانت تنتمي إلى الفكر العربي الإسلامي أو إلى الفكر الغربي. والقناة الثانية هي اختبار الكفاية المنهجية للمستوى التنظيري من خلال تطبيقه على جملة من المفاهيم ثم تهذيب معالم الدراسة المفهومية بناء على ذلك.

وختاما فإنَّ هذا البحث وإن لم يصل إلى حسم الخلاف حول المفهوم، فحسبه أن يكون قد حاول الإسهام في تدبير هذا الخلاف، معيداً بذلك قضية المفهوم إلى بؤرة اهتمام البحث العلمي، خاصة وأنَّ المفاهيم والفعلَ في الواقع بموجبها يرتبطان بصلة متينة لا تنقطع.